مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

قياس مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على البطالة بالاقتصاد الليبي

سامي عمر ساسي
قسم الاقتصاد جامعة ليبيا المفتوحة
samisasi509@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024.01.25 **تاريخ القبول: 2024.02.26** **تاريخ النشر: 2024.03.03**

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي للمدة (1990–2022)، باستخدام بيانات سنوية. واعتمد على أسلوبين رئيسيين، تمثل الأول في الأسلوب الوصفي الذي يستند إلى النظريات وتتبع ما ورد من أدبيات ودراسات تطبيقية ناقشت موضوع البحث، أما الثاني فقد تجلى في الأسلوب التحليل الكمي، وذلك عبر استخدام أدوات القياس الاقتصادي والإحصائي الحديثة التي تمثلت في اختبارات جذور الوحدة *'' Unit Root Tests ''* ، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *'' Autoregressive Distributed Lag ''* ، واختبارات قياس جودة أداء النموذج المقدر، لقياس العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: وجود أثر سلبي وهام لمتغير إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معدلات البطالة، في الأجل الطويل والقصير، ووجود فعالية إيجابية وإن كان محدودة الأثر لمتغير النفقات التنموية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معدل البطالة في الأجل القصير وغياب أي نوع من الفعالية لهذا الأثر في الأجل الطويل، أما متغير النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد اقتصرت فعالية أثره الإيجابي على معدل البطالة في الأجل الطويل فقط، أما في الأجل القصير فلم تثبت أي فعالية معنويه من الناحية الإحصائية لهذا الأثر في معدلات البطالة للعام الحالي إلا في التأخير الزمني الأول والتأخير الزمني الثاني الذي ظهر عكسيا وظل محدودا.

الكلمات المفتاحية: *النفقات التنموية – المدرسة الكنزية – معدل البطالة –إجمالي الإيرادات الضريبية – التحليل الكمي. اختبارات جذور الوحدة.*

Evaluation of the effectiveness of fiscal policy mechanisms in affecting unemployment in Libya

Sami Sasi
Libya Open University/Department of Economics
Samisasi509@yahoo.com

Abstract

This study sought to measure the analysis of financial policy tools in influencing the growth rate of Libyan economy for the period (1990-2022). Using annual data, a descriptive, and quantitative were deployed to conduct the study. The first is descriptive method, which is based on theories, literature review and applied studies that explored the research topic. The second was a quantitative analysis method, namely the modern economic and statistical measurement tools, unit root tests, the autoregressive distributed lag method (Auto regressive Distributed Lag Models), and tests of measuring the quality of performance of the estimated model. 'Residual Diagnostics & Stability Diagnostics', to measure and estimate the relationship between the explanatory variables and the dependent variable. The research study findings show that: There is a negative and significant effect of the variable of total tax revenues as a percentage of GDP on unemployment rates, in the long and short term, and that it is the most effective in influencing the unemployment rate in the two terms, and there is a positive effectiveness, albeit limited effect, of the development expenditures variable as a percentage of GDP on the unemployment rate in the short term, and the absence of any kind of effectiveness of this effect in the long term. As for the variable of current expenditures as a percentage of GDP, the effectiveness of its positive impact on the unemployment rate in the long term was limited only. In the short term, no statistically significant effectiveness of this effect on unemployment rates for the current year has been proven except delay in the first time and another delay in the second time, which appeared inversely and remained limited.

Keywords: *development spending - Keynesian school - unemployment rate - total tax income - quantitative analysis. Unit limitation.*

1- المقدمة

ما زالت ظاهرة تفاقم البطالة بكافة أنواعها تشكل أبرز العقبات الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصادات دول العالم، والعربية منها على وجه الخصوص، والتي ماتزال غير قادر على التخفيف من حدتها رغم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها، حيث بلغت فيها معدلات البطالة مستويات مرتفعة، أدت إلى نشوب اضطرابات سياسية في بعض بلدانه، نجم عنها تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي، وعلى كافة قطاعات الاقتصاد القومي، مما جعلها من أبرز القضايا التي تخصص لها الحكومات في هذه الدول مساحة واسعة، على اعتبار أن ارتفاع مستويات هذه الظاهرة أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس حالة من اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، يترتب عنها قصور في الإنتاجية، وضعف في مستويات الطلب الكلي، وتدهور

في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض في المداخيل، وتدني في المستوى المعيشي، ومن ثم تراجع في مستويات الاقتصاد الكلي.

وتعد السياسات المالية بفضل ما تمتلكه من أدوات متعددة، من أبرز السياسات التي تُمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، الهادفة لمواجهة ظاهرة البطالة، والتخفيف من الأضرار الناجمة عنها، عبر تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتزايد في حجم العمالة، والرفع من مستوى معيشة ورفاهية مواطِنيها، ومواجهة العقبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وما زالت ليبيا كغيرها من الدول العربية، تسعى جاهدة منذ استقلالها عبر سياساتها الاقتصادية – سيما– المالية منها، إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وتحسين مستوى معيشة ورفاهية مواطنيها، حيث تمكنت ليبيا في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينات القرن الماضي بعد تبنيها النهج الاشتراكي، من تحقيق نقلة نوعية في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين معدلات التشغيل، نتيجة تحمل الدولة مسؤولية تشغيل وتوظيف العمالة المحلية في المشاريع والمؤسسات العامة، معتمدة في ذلك على قطاعها النفطي –كمصدر تمويلي–، غير أنه سرعان ما ظهرت المساوئ والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، نتيجة تبني النهج الاشتراكي، خاصة بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 1986، وما أعقبها من مشاكل السياسة الخارجية التي بدأت تطفو على السطح ابتداء من بداية حقبة التسعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنها من تداعيات تمثلت في تجميد الأرصدة الليبية في الخارج، مما أحبط كافة مخططات الحكومة. مما حتم على الحكومة آنذاك اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الاقتصادية، بقصد تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، خاصة في جانب الإنفاق الحكومي، لإعادة توجيهه وترشيده، مما تسبب في تعطل وتوقف الكثير من المشاريع، وحل بعضها، وخصصت بعضها الآخر، وتقليص الوظائف بالجهاز الإداري للدولة.

وبدءا من الألفية الثالثة أخذ الاقتصاد الوطني في التحسن بصورة تدريجية، بفضل التحسن الذي طرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية وبفعل تحسن السياسة الليبية الخارجية، وما رافقها من فك للحظر ورفع التجميد الذي كان مفروضا على الأرصدة الليبية في الخارج، مما شجع الحكومة في ذلك الوقت، على انتهاج سياسة مالية توسعية، استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص بهدف زيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي، غير أنه رغم ذلك كله ظل الاقتصاد الليبي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة بالمقارنة مع اقتصاد بلدان أخرى في نفس المنطقة، حيث ارتفعت فيه معدلات البطالة عام 2006 إلى نحو 20%(مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010،).

ومع مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، شهدت ليبيا أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة، نتيجة حدوث اضطرابات سياسية، أطاحت بالنظام السياسي في البلاد، وتسببت في اندلاع صراع واقتتال أهلي، نجم عنه إغلاق الحقول النفطية وإيقاف تصدير النفط من قبل حرس المنشآت النفطية عام 2013، بالإضافة إلى تراجع غير مسبوق في حجم الإيرادات غير النفطية المتمثلة في الضرائب والرسوم الجمركية، ورسوم

الخدمات والاتصالات وغيرها، فضلا عن تهاوي أسعار النفط في يونيو من عام 2014، علاوة عن تشكيل حكومات متناظرة في كل من طرابلس والبيضاء، مما أدى إلى حدوث انقسام في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، علاوة على تفشي الفساد وسوء إدارة الأموال العامة، ليزداد حجم الموازنة العامة بشكل غير مسبوق، صرفت أغلب أموالها على المرتبات والأجور والنفقات التسييرية، في حين أن الإنفاق التنموي لم يتجاوز ما نسبته 7.5% في الميزانيات المتعاقبة خلال العشر سنوات الأخيرة، والمحصلة كانت ظهور عجز مالي كبير في الميزانية العامة، تم تمويله بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي، رافقه ارتفاع غير مسبوق في المستوى العام للأسعار وشح في السيولة، وتراجع في قيمة العملة المحلية، وارتفاع في معدلات البطالة، ذلك بعد أن تراجعت معدلات هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة من العقد الأول للألفية الثالثة، إذ يؤكد التقرير المشترك للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"، ومنظمة العمل الدولية، الصادر في نهاية عام 2020، أن البطالة في ليبيا ظلت مرتفعة نسبيا، حيث تراوحت معدلاتها ما بين 18% و19% خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة(الأمم المتحدة– الاسكوا، 2020، ص:26) لترتفع إلى نحو 21% عام 2022 وفقا لإحصائيات البنك الدولي (https://ar.tradingeconomics.com [29/5/2023] :/Libya/ unemployment- rate).

2.الدرسات السابقة

تتناول هذه الجزئية عرض موجز لأبرز النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات التي ناقشت اختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية ومعدلات البطالة، وذلك على النحو التالي:

1.2. أثر النفقات الحكومية على معدل البطالة

أجريت في هذا الصدد عدة دراسات ناقشت موضوع أثر النفقات الحكومية على معدل البطالة، من بين هذه الدراسات، دراسات عدة أجريت على الاقتصاد الجزائري، بقصد اختبار العلاقة بين النفقات الحكومية والبطالة، حيث أسفرت نتائج كافة هذه الدراسات عن تأثر معدلات البطالة بعلاقة عكسية بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي، إذ تعمل النفقات الحكومية خاصة تلك الموجه للاستثمار على توفير وظائف واستقطاب أعداد جديدة من العاملين، حيث سيترتب عن الزيادة في النفقات الحكومية زيادة في الاستثمار، وزيادة في الناتج، ومن ثم زيادة في معدلات التوظيف (بن جلول، وفريد، 2018، زربوط، وغزازي، 2022، دقيش، وابوزيان، 2020، بن البار، وبوعبيد، 2019، مجلخ، 2016، حدادي، ومراد،2021، حسين، وجميل، 2019). وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد الباكستاني، وأخرى على الاقتصاد النيجيري، وثالثة على الاقتصاد المصري، ورابعة على الاقتصاد السوداني، ودراسة خامسة على الاقتصاد العراقي، حيث اتفقت نتائج كافة هذه الدراسات على أن معدلات البطالة تتأثر سلبا بالتغيرات التي تحدث في معدلات الإنفاق الحكومي، مما يعني أن الزيادة في الإنفاق العام ستفضي إلى خلق المزيد من فرص العمل، ومن ثم تقليص معدلات البطالة (Padda.et,al.2022، Godslove & Wobilor, 2016 ، Omran & Bilan 2020، عبد الله، والبيلي، 2021، عبد، 2019).

وفي ذات السياق وجدت دراسة قام بها ''عطية وخير الله'' على الاقتصاد الليبي بهدف تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام بشقيه (الجاري والتنموي) ومعدل البطالة، أن الإنفاق التنموي يسهم في تخفيض

البطالة في الأجل الطويل، بينما يؤدي الإنفاق الجاري إلى تخفيض البطالة في الأجل القصير (عطية، وخير الله،2020)، في حين أظهرت نتائج دراسة على الاقتصاد الأردني، استهدفت هي الأخرى تحليل أثر السياسة المالية على معدلات البطالة خلال الفترة 1986–2019، بأن الإنفاق الحكومي بشقيه (الاستهلاكي والتنموي) له أثر سالب وذو دلالة إحصائية على معدل البطالة، غير أن الإنفاق التنموي أقتصر – فقط– أثره على الأجل القصير (Yousef, 2023)، وعززت بشكل جزئي نتيجة الدراسة آنفة الذكر، نتائج دراستين أعدتا أيضا على الاقتصاد الأردني، حيث أظهرت نتائجهما، أن الإنفاق الجاري له أثر سلبي على عدد العمالة، ويعزى ذلك لطبيعة النفقات الحكومية والمتجه معظمها إلى النفقات الجارية، أما الإنفاق التنموي له أثرا ايجابيا ومهما في زيادة معدلات التوظف، مما يعني أن البطالة في المدى الطويل ستنخفض إذا عملت الحكومة على توجيه النفقات الحكومية أكثر على البنية التحتية، والصحة، والتعليم (الحباشنة، 2017، Saraireh, 2020).

وعلى نفس الغرار بينت دراسة استهدفت قياس أثر الإنفاق التنموي على معدل البطالة في مقاطعات الدولة الإيرانية خلال الفترة 1998–2013، قسمت فيها هذه المقاطعات إلى مقاطعات صغرى وأخرى كبرى، أن الإنفاق الحكومي التنموي كان له أثر سلبي قوي وذو دلالة إحصائية على معدل البطالة، وأن هذا الأثر كان أكبر في المقاطعات الكبرى منه في المقاطعات الصغرى، (Rahmat & Saeidi, 2017) .وهي تقريبا ذات النتيجة التي خلصت إليه دراسة سعت لفحص تأثير السياسة المالية على البطالة في المدن الحضرية في الاقتصاد النيجيري، باستخدام سلاسل زمنية تمتد من 1981–2018، حيث أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود أثر سلبي قوي للنفقات الرأسمالية على معدل البطالة في المناطق الحضرية في نيجيريا (Udeze.et.al,2020)، ولم تشذ عن نتائج الدراستين السابقتين، نتائج دراسة على الاقتصاد الألباني والتي أسفرت نتائجها عن وجود علاقة عكسية الأثر في الأجلين الطويل والقصير بين إجمالي الإنفاق العام على التعليم والتعلم ومعدل بطالة الشباب، وأن زيادة الإنفاق العام على قطاع التعليم بنسبة 1% سيقلص من معدل بطالة الشباب في الأجلين الطويل والقصير بنسبة 10.8% و5.85% على التوالي ، وتطابقت جزئيا مع هذه النتائج السابقة، نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري غطت الفترة الزمنية 1990–2020، حيث خلصت إلى وجود علاقة ذات أثر سلبي للإنفاق العام على معدل البطالة، غير أن هذا الأثر ظل محدود في الأجلين القصير والطويل (هواري، ونقال، 2021). في حين توصلت دراسة قام بها '' حدادي وزايد مراد'' على الاقتصاد الجزائري إلى نتائج تفيد بأن للإنفاق الحكومي أثر سلبي على معدل البطالة في الأجل الطويل، وغياب أي نوع من الأثر في الأجل القصير (حدادي، ومراد، 2021).

وعلى صعيد أخر، أفادت نتائج البعض الأخر من الدراسات، بأن معدلات البطالة تتأثر بشكل طردي مع التغيرات التي تحدث في معدلات الإنفاق الحكومي، ومن هذه الدراسات، دراستين إحداها أجريت على الاقتصاد الهندي، والأخرى أعدت على الاقتصاد النيجيري، حيث أفادت نتائج هاتين الدراستين بأن ارتفاع النفقات العامة الإنمائية وغير الإنمائية كانت سببا في ارتفاع معدلات البطالة، وذلك خلافا للاعتقاد السائد والقائل بأن النفقات العامة ستساعد في الحد من البطالة (Nepram.et.al,2021, Attama.et.al,2015).

وفي الاتجاه ذاته، ذهبت نتائج دراستين، أعدت إحداها على عينة ضمت 34 دولة من دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، وأجريت الأخرى على دولة السودان، إلى القول بأن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي ستؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، في حين أن ارتفاع النفقات التنموية يؤدي إلى انخفاضها (Fosu,2019، عبد الله، والبيلي،2021). ولم تختلف نتائج الدراستين سابقة الذكر، عما توصلت إليه نتائج دراسة على الاقتصاد النيجيري، حيث بينت نتائجها بأن حدوث إي صدمة في الإنفاق العام –كمتغير– تفسيري من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على معدل البطالة، وإن كان هذا الأثر يظل طفيف، وأنه يمكن تبرير ذلك بأن النفقات العامة توجه معظمها إلى اتجاهات غير منتجة مثل الرواتب وخدمة الديون وما في حكمها والتي بالكاد تؤدي إلى خلق فرص عمل (Abubakar,2016). بينما أكدت دراسة على الاقتصاد الفلسطيني على أن الأثر الطردي للإنفاق العام في معدل البطالة، يقتصر فقط على النفقات الجارية، أم النفقات التنموية فلم يكن لها أي أثر، مما يجزم بوجود قصور وضعف في النفقات التنموية سوء في الحجم أو النوعية، الأمر الذي جعل من أثر النفقات التنموية على معدل البطالة غير مؤكد. (حلس، 2016).

من جانب أخر تنفي نتائج بعض الدراسات وجود أي قدرة لمتغير الإنفاق العام على شرح أو تفسير أي تغيرات قد تحدث في معدل البطالة –كمتغير تابع، ومن بين هذه الدراسات، كانت دراسة على الاقتصاد السوري، ودراستين على الاقتصاد النيجيري، حيث برهنت نتائج هذه الدراسات على فشل الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في شرح أو تفسير التغيرات التي تحدث في معدل البطالة، ويبرر ذلك بأن كمية الزيادة في الإنفاق العام لم تكن كافية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة، والتي كان من أهم أسباب تزايدها النمو السكاني المتزايد، مما زاد من عرض العمل، بالإضافة إلى ضعف الطلب على الأيدي العاملة (العلي، 2015، Onyebuchi & Ikechukwu, 2022، Obisike.et.al,2020)، وهو ما أكدته نتائج تحليلية لدراستين أعدت أحدها على الاقتصاد العراقي، والأخرى على الاقتصاد الجزائري، حيث أفصحت النتائج التحليلية لهاتين الدراستين عن غياب أي أثر للإنفاق العام على معدل البطالة، مما يشير إلى وجود ضعف وهشاشة في أداء السياسة المالية في الاقتصاد العراقي والجزائري لاعتماد اقتصاد هاتين الدولتين على الريع النفطي فقط والمرتبطة أسعاره بالأسواق الدولية (نصيف، ومحمد 2019، كروش، 2022). في حين أشارت دراسة قام بها كل من '' Ebi''و '' Ibe''لبحث العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والبطالة خلال الفترة 1981–2017، إلى تأثر معدلات البطالة بعلاقة قوية وذات أثر سلبي بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق الاستهلاكي، وذات أثر إيجابي بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق التنموي– كمتغيرات تفسيرية، ويرجع ذلك إلى أن معظم النفقات غير موجهة نحو القطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى أن معظم النفقات يتم إنفاقها على أساس المصالح وليس حسب الأولويات (Ebi & Ibe,2019).

2.2. أثر الإيرادات الضريبية على معدل البطالة:

لوحت في هذا الجانب نتائج بعض الدراسات، إلى أن عائدات الضرائب الحكومية لا تسهم في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل، بل على العكس من ذلك، إذ سيترتب عن الزيادة في معدلات الضريبة التقليل من فرص العمل، مما يفضي إلى ارتفاع في معدلات البطالة في الاقتصاد، أي أن للإيرادات الضريبة

أثر إيجابي ملموس على معدلات البطالة (Godslove & Wobilor, 2016, Omran and Bilan,2020, Yousef ,2023).

في حين أفادت نتائج بعض الدراسات الأخرى، بأن للإيرادات الضريبية أثر إيجابي هامشي ومحدود جدا على معدلات البطالة، مما يعني أن السياسة الضريبية لا تساهم بالقدر الكاف فيما يتعلق بوضع العمالة، وبالتالي على الحكومات توسيع القاعدة الضريبية لزيادة حصة الإنفاق التنموي بدلا من الزيادة في معدلاتها (Padda.et. al,2022, Gachari .et.al,2020).

وعلى خلاف ذلك أظهرت نتائج عدد أخر من الدراسات، أن للإيرادات الضريبية أثر سلبي وهام على معدلات البطالة، مما يشير إلى أن الإيرادات الضريبية بإمكانها أن تسهم في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل، بمعنى أن الزيادة في كسب الدخل تؤدي إلى زيادة الوظائف، التي ستؤدي في النهاية إلى انخفاض معدلات البطالة (Romanus.et.al ,2020). وأيدت هذه النتيجة بشكل جزئي، نتيجة دراسة أعدها (Abubakar,2016)، حيث أثبتت نتائج هذه الدراسة بأن الإيرادات الضريبية يمكنها أن تعمل على تخفيض معدلات البطالة على المدى القصير فقط، وذلك عبر تنفيذ بعض المشاريع التي تتطلب وظائف عارضة، التي سيتولد عنها بلا شك المزيد من الوظائف، مما يترتب عنه انخفاض معدل البطالة على المدى القصير (Abubakar,2016). بينما فندت نتائج بعض الدراسات الأخرى، وجود أي أثر للإيرادات الضريبة في معدل البطالة، حيث نفت نتائج دراسة قام بها (Attamah.et.al,2015)، وجود أي أثر هام للإيرادات الضريبية بالنسبة لمشكلة البطالة.

3.2. أثر الدين العام على معدلات البطالة

أفادت في هذا الشأن نتائج طائفة من الدراسات، بأن ارتفاع الدين العام يعمل على التقليص من معدلات التوظيف، أي أنه يزيد من معدلات البطالة، إذ أن ارتفاع حجم الديون المستحقة، تعني ارتفاع نفقات خدمة الديون التي تمثل تكاليف ضخمة على الاقتصاد، ومع تضخم خدمة الديون على هذا الأخير، فإن قدرة الإنفاق العام على خلق الوظائف وخيارات الإنتاج تتضاءل وتكاد تنعدم، ويرجع ذلك إلى أن التزامات خدمة الديون المتزايدة بسرعة، ستشكل عقبة أمام تنفيذ المشاريع الجديدة الموجهة نحو التنمية، مما يؤزم من مشكلة البطالة، ولذلك يستوجب على الحكومة تقليص خدمة الدين العام عن طريق تقليل الاقتراض–خاصة– الخارجي منها، مما سيخفض من الضغط على توظيف العوامل البشرية والمادية في الاقتصاد Romanus). et .al, 2020, Ogwuru .et .al,2022 , Ogonna.et .al,2016)

ولم تشذ النتائج المشار إليها آنفا، عما توصلت إليه نتائج دراسة أجريت على عينة ضمت 25 دولة من دول جنوب الصحراء الافريقية بهدف دراسة العلاقة بين الدين الخارجي والبطالة، حيث كشفت نتائجها عن وجود علاقة ذات أثر إيجابي وهام بين حجم الديون الخارجية ومعدل البطالة في هذه الدول، والمعنى النظري للعلاقة الإيجابية بين الديون الخارجية والبطالة هو أنه مع انخراط الحكومات الوطنية لهذه الدول في مستويات ديون خارجية (أعلى من عتبة 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الاسمية)، فإن الاستثمارات العامة في المشاريع الرأسمالية غير المباشرة كالقطاعات الصناعية والمهنية ستخفق في توفير

المزيد من فرص العمل والذي ربما يعود لعدم استغلال الأموال المقترضة بالشكل الصحيح، أي أنه كلما سعت الحكومات الوطنية إلى الحصول على تمويل أجنبي، فإنه من المرجح أن ترتفع معدلات البطالة في الاقتصاد(ALNAA & MATEY,2023).

وعلى العكس من ذلك خلصت نتائج دراسة على الاقتصاد النيجيري إلى نتيجة يتلخص فحوها في وجود علاقة ذات أثر عكسي بين رصيد الدين العام ومعدل البطالة، مما يعني أن رصيد الدين الحكومي يساعد على خلق المزيد من الوظائف، وبالتالي يجب على الحكومة استثمار الأموال المقترضة في البنية التحتية والسلع الرأسمالية، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الدخل القومي، ويخلق المزيد من فرص العمل (Godslove.et.al,2016).

3.مشكلة البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول أهمية الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية في الحد أو التقليل من ظاهرة البطالة، عبر الإجابة عن التساؤل التالي: **ما مدى فعالية ونجاعة أدوات السياسة المالية في التأثير على ظاهرة البطالة في ليبيا، وأي أداة أكثر تأثيرا، وما طبيعة هذه الفعالية، وما مسار اتجاهها؟**

4.أسئلة البحث أو فرضياته

للإجابة عن تساؤلات البحث، ترتكز الدراسة على فرضية تتمثل في:

-تتأثر معدلات البطالة عكسيا بالتغيرات التي تحدث في النفقات التنموية، والإيرادات الضريبية من جانب، وطرديا بالتغيرات التي تحدث في النفقات الجارية من جانب أخر، وأن النفقات التنموية هي الأكثر فعالية في التأثير على معدلات البطالة في الأجلين الطويل والقصير.

5.هدف البحث

يسعى البحث إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تمارسه أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة بالاقتصاد الليبي، وتحليل وقياس مدى استجابة معدلات البطالة للتغيرات التي تحدث في هذه الأدوات، والتعرف على طبيعة واتجاه هذه الاستجابة وتحديد الأداة الأكثر تأثيرا في معدلات البطالة على المدى البعيد والقريب.

6.أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث كونه يتطرق إلى موضوع يستحوذ على مكانة بارزة ومتميزة في الاقتصاد الكلي، باعتباره يعالج إحدى الظواهر التي لها آثارا سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبما أن هناك اختلاف في الرؤى بين المدارس الاقتصادية حول تدخل الدولة ودورها في تخفيض معدلات البطالة، وزيادة مستوى التوظف في الاقتصاد، عبر تطبيق سياساتها المالية والنقدية وغيرها، فإن المعرفة المسبقة بأدوات السياسة المالية ورصد طبيعة واتجاه تأثيرها ومدى فعاليتها في مستوى التوظف والبطالة، سوف يسهم بلا شك في إعانة القائمين على رسم وتخطيط السياسة المالية ومتخذي وصانعي القرار الاقتصادي والسياسي على توجيه أدواتها نحو رفع مستوى التشغيل ومواجهة البطالة والحد من آثارها وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

7.مصطلحات البحث وحدوده

ينحصر الحد المكاني للبحث في الاقتصاد الليبي، أما الحد الزمني للبحث فيتضمن بيانات سنوية لسلسلة زمنية تمتد للمدة (1990-2022).

8.الإطار العام للعلاقة بين السياسة المالية والبطالة:

تعددت في هذا السياق وجهات نظر المدارس الاقتصادية، وفيما يلي عرض موجز لأفكار أبرز هذه المدارس الاقتصادية حول العلاقة بين السياسة المالية والبطالة:

أ. المدرسة الكلاسيكية

أهمل الكلاسيك أي دور للسياسة المالية في توليد الوظائف، لإيمانهم بأن الاقتصاد في حالة توظف كامل، أي عدم وجود بطالة في المجتمع إذا كان أجر العامل عند حد الكفاف، والتوازن والاستقرار الاقتصادي يتحقق بشكل تلقائي(بختاوي، وآرزي، 2022)، وإن أي ارتفاع في الأجر عن هذا الحد يترتب عليه اختلال ينجم عنه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل، غير أن هذا الاختلال سيكون عارضا أو مؤقتا، وسرعان ما يصحح بفعل التفاعل التلقائي لقوى السوق، إذ أن ارتفاع مستوى الأجر فوق حد الكفاف، سوف يخفض من الطلب على العمل، مما سيولد نوع من التنافس بين العمال للحصول على وظائف، وهذا يجعل من العمال يقبلون بأجور أقل، وهذا بدوره سيخفض من تكاليف الإنتاج، ما ينجم عنه زيادة في الأرباح، وذلك سيشجع على زيادة في الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الطلب على العمل وهكذا تختفي البطالة، من دون أن تكون هناك حاجة إلى إي تدخل من جانب الدولة التي يقتصر دورها على أداء وظائف معينة ومحددة، كالأمن والدفاع والعدل، مما يعني حيادية أدوات السياسة المالية في التأثير على البطالة (حمادي، 2023)

ب. المدرسة الكنزية

يؤمن الكنزيون بأن لأدوات السياسة المالية دور مهم ورئيس في الاقتصاد للمحافظة على مستوى التوظف، حيث يتصور الكنزيون أن التوازن في الاقتصاد على المستوى الكلي قد يتحقق مع وجود بطالة في عنصر العمل، ولاحتواء حالة عدم التوظف الكامل يستلزم على الحكومة التدخل بسياسة مالية توسعية (التوسع في النفقات الحكومية وتخفيض الضرائب) مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار، ويولد زيادة في الطلب الكلي الفعال الذي بدوره سيولد زيادة في الطلب على العمل ويتحقق التوظف الكامل (الحباشنة، 2017).

ج. المدرسة النقودية

اعتقد رواد المدرسة النقودية بأن مشكلة البطالة يمكن علاجها من خلال محاربة التضخم الذي يعتبر وفق رأيهم ظاهرة نقدية بحته، وبالتالي فإن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعند تخفيض الضرائب خاصة تلك المفروضة على الدخل والثروة ستزيد من مستوى التوظف، غير أنهم يعتقدون أن التماد في تطبيق سياسات مالية توسعية سيكلف الخزانة العامة تكاليف باهظة، مما يترتب عنها حدوث عجز في الموازنة العامة، ينجر عنه مشاكل تلحق بالاقتصاد بسبب الدين العام.

د. مدرسة الكلاسيكيين الجدد

ينظر مؤيدي هذه المدرسة للعلاقة بين السياسة المالية والبطالة من منظور آخر، إذ يرون بأن الزيادة في النفقات العامة سيقابلها ضرائب أعلى في الوقت الحالي والمستقبلي، مما سيخفض الاستثمار ويخفض الطلب على العمل، ويزداد عرضه وبالتالي ارتفاع في معدلات البطالة (حمادي، 2023).

هـ. مدرسة جانب العرض

يتلخص رأي أنصار هذه المدرسة في أنه لتخفيض معدلات البطالة ينبغي تخفيض معدلات الضريبة على الدخل والثروة، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الأفراد على الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج، مما يسهم في زيادة الطلب على عنصر العمل، والمحصلة تخفيض معدلات البطالة. (كوش، 2022).

1.8. تحليل تطور أدوات السياسة المالي ومعدلات البطالة في ليبيا

بالتمعن في الجدول (1) يلاحظ أن معدلات البطالة حافظت على ارتفاعها المستمر خلال الفترة قيد البحث، حيث ارتفعت من 6.73 % عام 1990 لتصل إلى 17.77% عام 2000، وذلك على الرغم من ارتفاع الإنفاق العام بشقيه الجاري والتنموي من 1350 دينار ليبي للإنفاق الجاري و 702 دينار ليبي للإنفاق التنموي ليبلغ نحو 3153.2 و1541 دينار ليبي على التوالي، وعلى الرغم من انتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية –سيما– في النصف الثاني من العقد الأول للألفية الثالثة، التي استهدفت فيه الحكومة توسيع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص بهدف زيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد فك التجميد الذي كان مفروضا على الأرصدة الليبية في الخارج، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي بصورة عامة من 21378 دينار ليبي عام 2006 ليصل إلى 54498.8 دينار ليبي عام 2010 غير أنه رغم ذلك كله ظل الاقتصاد الليبي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة بالمقارنة مع اقتصاد بلدان أخرى في نفس المنطقة، حيث ارتفعت فيه معدلات البطالة عام 2006 إلى نحو 20%، لتشهد تراجعا طفيفا وتصل إلى نحو 19.30% عام 2010، لتعود بعد ذلك للارتفاع من جديد وإن كان بصورة تدريجية وتبلغ نحو 19.50% عام 2013، في الوقت الذي كان فيه من المتوقع أن تنخفض معدلات البطالة، حيث بلغ الإنفاق العام 65283.5 دينار ليبي عام 2013، وواصلت في مقابل ذلك معدلات البطالة ارتفاعها لتصل إلى 20.03% عام 2020 و20.74 عام 2022، على الرغم من استمرار الحكومة في التوسع في الإنفاق ليبلغ في نفس الفترة نحو 37310 و 127874.5 دينار ليبي على التوالي، كما يلاحظ أنه على الرغم من الزيادة في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1990–2022) حيث ارتفعت من نحو 363.9 عام 1990، لتصل إلى 3380.4 عام 2022، إلا أن معدلات البطالة ارتفعت في نفس الفترة من 6.73 % إلى نحو 20.74 %، مما يشير إلى أن الزيادات في معدلات الضريبية يذهب معظمها إلى تمويل الشق الجاري من الإنفاق الحكومي، كما يمكن للمتتبع لبيانات الإنفاق العام في ليبيا أن يلاحظ استحواذ النفقات الجارية على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات الحكومية إذ بلغ نصيبها نحو5.3% في حين بلغ نصيب النفقات التنموية نحو 2.5 % من إجمالي النفقات الحكومية خلال المدة قيد الدراسة، وقد يعود السبب في

ذلك إلى ارتفاع بند المرتبات خاصة في العشرة سنوات الأخيرة من الفترة موضوع الدراسة، الأمر الذي يؤكد على أن الميزانية العامة في ليبيا هي ميزانية استهلاكية.

جدول (1) يوضح التطور في الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتنموي ومعدلات البطالة

السنوات	الإنفاق الجاري	الإنفاق التنموي	الإنفاق العام	الإيرادات الضريبية	معدلات البطالة
1990	1350	702	2752	363.9	6.73
1995	2728	318.9	4629.4	1400	10.86
2000	3153.2	1541	5403.2	2459.2	17.77
2006	9054	11039	21378	3522	20.70
2010	15121.3	23729.4	54498.8	5790.1	19.30
2013	42598.5	13276.5	65283.5	2987.9	19.50
2016	19095.3	1398.3	29171.3	2179.7	19.50
2020	25382	1801.1	37310	17538	20.03
2022	47110.9	33725.5	127874.5	3380.4	20.74

المصدر: 1- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

2- مصرف ليبيا المركزي، (إدارة البحوث والإحصاء) النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

3- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1992-2006)، بنغازي، ليبيا.

4-البنك الدولي، (2023)، (https://ar.tradingeconomics.com/libya/ unemployment- rate:[29/5/2023])

9.المنهج والإجراءات

تجمع الدراسة بين أسلوبين رئيسيين، الأول الوصفي الذي يستند إلى النظريات وتتبع ما ورد من أدبيات ودراسات تطبيقية ناقشت موضوع البحث، والثاني أسلوب التحليل الكمي، وذلك عبر استخدام أدوات وطرائق القياس الاقتصادي والإحصائي الحديثة التي تمثلت في اختبارات جذور الوحدة، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(ARDL)*، واختبارات قياس جودة أداء النموذج المقدر، لاستنباط العلاقة وقياس أثر العلاقة التي تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع وتحديد طبيعته ومعرفة مسار اتجاهه، واعتُمد في جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث على المصادر الثانوية كالكتب ذات الصلة، والدوريات المتخصصة، والتقارير، والنشرات والإحصائيات الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الرسمية في الدولة الليبية، والمتمثلة في نشرات وإحصائيات، وتقارير مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى مؤسسات دولية- كالبنك الدولي- وتقارير الأمم المتحدة (الإسكوا)، وقُسّمَ البحث إلى أربعة أقسام، خصص الأول منها للإطار العام للمنهجية البحث والاستعراض المرجعي، بينما خصص الثاني لعرض الاطار النظري لرؤية المدارس الاقتصادية حول علاقة السياسة المالية بظاهرة البطالة، في حين يتناول القسم الثالث واقع وتطور البطالة وأدوات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، أما القسم الرابع فقد خصص للجانب التطبيقي لقياس وتحليل اتجاه أثر العلاقة التي تربط بين أدوات السياسة المالية من جانب، ومعدلات البطالة من جانب آخر، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

1.9. الجانب التطبيقي

1.1.9. صياغة النموذج القياسي

اعتمادا على النظرية الاقتصادية، وما تم عرضه من دراسات سابقة تعرضت لموضوع الدراسة، سواء بشكل جزئي عبر دراسة أثر أحد أدوات السياسة المالية على البطالة أو بصورة أشمل من خلال تناول أكثر من أداة من أدوات السياسة المالية وقياس أثرها على البطالة، ومن هذه الدراسات دراسة كل من: تم بناء دالة الدراسة وفقا لما يلي: عطية، وخير الله،2020، الحباشنة، 2017، Saraireh, 2020، (Attamah.et.al,2015).

$$Uni=F\ (Gci,\ Gli,\ Taxi)\ .....1$$

$$Uni\ =\ \beta_0\ +\ \beta_1 \sum Gci + \beta_2 \sum Gli\ + \beta_3 \sum Taxi + \epsilon.....2$$

حيث: Uni: معدل البطالة، Gci: الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، Gli: الإنفاق التنموي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، Taxi: إجمالي الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2.1.9. اختبار استقرار السلاسل الزمنية ''*Unit Root Tests*''

للحصول على نتائج موضوعية وغير متحيزة، يشترط استقرار بيانات السلاسل الزمنية التي غالبا ما تتسم بعدم ثبات المتوسط والتباين، لذلك ينبغي إخضاع السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة لاختبارات الاستقرارية، لمعرفة خواصها والتحقق من مدى استقرارها، وتحديد رتبة تكامل كل سلسلة، وفي هذا السياق تم الاستعانة باختبارين من اختبارات الاستقرارية وهما: اختبار ديكي فولر الموسع (*ADF*)، واختبار فيليبس – بيرون (*P–P*) وعلى ضوء نتائج هذين الاختبارين الموضح ملخص نتائجهما في الجدول رقم (2)، يتضح بأن كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة لم تكون مستقرة عند قيمها الأصلية، ولكنها استقرت في الفرق الأول عند مستوى معنوية لا يتجاوز 1%.

جدول (2) يوضح ملخص لنتائج اختبار جذر الوحدة ''*Unit Root Tests*''

اختبار ديكي فولر الموسع (*ADF*)				
الخصائص	المستوى		الفرق الأول	
المتغير	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
Uni	-2.553242 (-3.699871)	-2.141482 (-4.356068)	-6.243935★ (-3.711457)	-6.857118★ (-4.356068)
Taxi	-1.580751 (-3.699871)	-1.417070 (-4.339330)	-5.610857★ (-3.711457)	-5.833049★ (-4.356068)
Gli	-1.946898 (-3.699871)	-3.442460★★★ (-3.233456)	-4.897134★ (-3.711457)	-4.799648★ (-4.356068)
Gci	-2.284451 (-3.699871)	-1.340000 (-4.339330)	-5.625189★ (-3.711457)	-6.873562★ (-4.356068)
اختبار فيليبس وبيرون (*P-P*)				
الخصائص	المستوى		الفرق الأول	
المتغير	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
Uni	-3.382394★	-2.071661	-6.241788★	-7.123035★

	(-3.699871)	(-3.587527)	(-3.711457)	(-4.356068)
Taxi	-1.577673 (2.976263)	-1.467004 (-3.587527)	-5.580390★ (-3.711457)	-5.825415★ (-4.356068)
Gli	-1.916838 (-2.976263)	-3.073807 (-3.587527)	-7.734747★ (-3.711457)	-9.977539★ (-4.356068)
Gci	-2.284451 (-2.976263)	-1.340000 (-3.587527)	-5.591261★ (-3.711457)	-6.873562★ (-4.356068)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

ملاحظة:★ ، ★★، ★★★، تشير إلى مستوى المعنوية 1% و5% و10% على التوالي، والأرقام بين الأقواس تشير إلى القيم الحرجة عند 1% و5% و10%.

3.1.9. تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة "ARDL"

بما أن نتائج اختباري ديكي فولر الموسع *(ADF)* ووفيليبس وبيرون، أظهرت أن كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، وهو ما يحقق أحد شروط تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(ARDL)*، خاصة مع صغر حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى تمتع هذه المنهجية بخصائص من أبرزها أنه تعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وتأخذ العدد الكافي من فترات التباطؤ الزمني بهدف الحصول على أفضل مجموعة من البيانات النموذج في الإطار العام.

4.1.9. تحديد العدد الأمثل لفترات الابطاء لكل متغير

قبل البدء في تقدير النموذج، ينبغي تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني*(Lag)* للمتغيرات قيد الدراسة، واختيار المدة الأمثل، من خلال معيار Akaika Information Criterion (AIC*)*، ومعيار *S*chwartz Information Criterion (SC)، معيار Hannan & Quinn (QH)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة هذه المعايير، ولتحديد المدة الزمنية الأمثل التي ينبغي أن تشملها متغيرات النموذج، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد *"ARDL-UECM"* وبالاعتماد على إحصائية معيار *(AIC)*، تم تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع لكي تكون ثابتة التباين ولا تكون البواقي مرتبطة ارتباطا متسلسل ، حيث يتضح من الشكل (1) أن فترات الإبطاء المثلى وفقا لإحصائية معيار *(AIC)* هو النموذج الذي يملك أقل قيمة، وتبين أن النموذج الأمثل هو (1,3,2,3) *(ARDL)* وأن معدل البطالة كمتغير تابع له فترة إبطاء واحدة *(Uni)*، أما المتغيرات المستقلة فقد كانت لمتغيري إجمالي الضرائب *(Taxi)* والإنفاق الاستهلاكي *(Gci)* ثلاثة فترات إبطاء، وفترتين إبطاء للمتغير *(Gli)*.

الشكل رقم (1) قيم معايير ومعلومات فترات التباطؤ المثلى لنموذج (ARDL) وفقا لإحصائية معيار '' AIC''

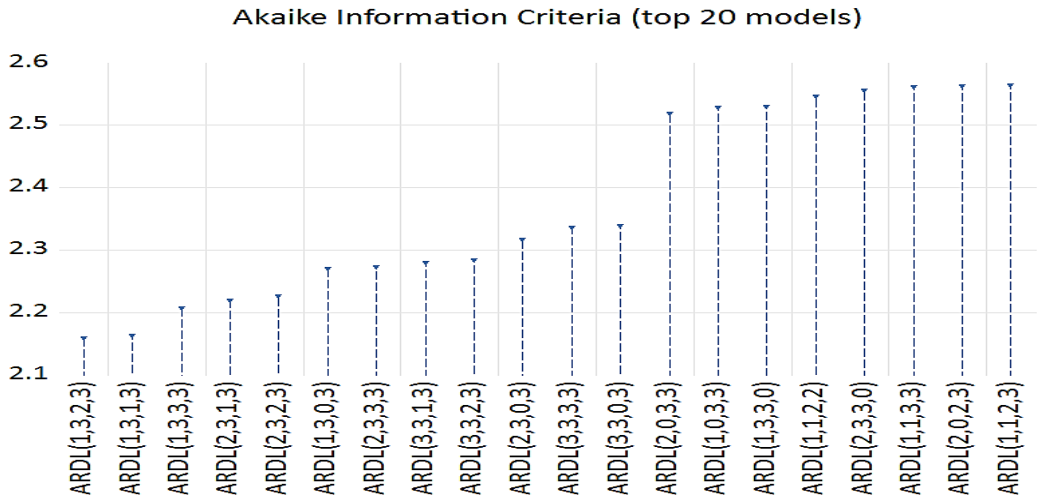

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

5.1.9. تقييم صلاحية نموذج ''*ARDL*'' طبقا للمعايير القياسية

ينبغي قبل اعتماد النموذج وتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، التأكد من سلامة نموذج ''*ARDL*''، وخلوه من مشاكل القياس لتحليل السلاسل الزمنية، وفي هذا الصدد تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية لفحص بواقي النموذج، والتي أوضحت نتائجها المدونة في الجدول (3) أن النموذج لا يعاني من أي مشاكل قياسية وصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر. كما أكدت اختبارات المجموع التراكمي للبواقي، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة الموضحة في الشكل (2) أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، مما يعني أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبارات سلسلة البواقي''Residuals Diagnostic Test''

Diagnostic Tests	F- Test	Probability
Serial Correlation- LM Test	0.997389	0.6073
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.788913	0.3744
Jarque-Bera	5.639346	0.059625
Rasmsey (RESET)	2.027166	0.1737

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

الشكل رقم (2) اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة '' CUSUM,CUSUMSQ''

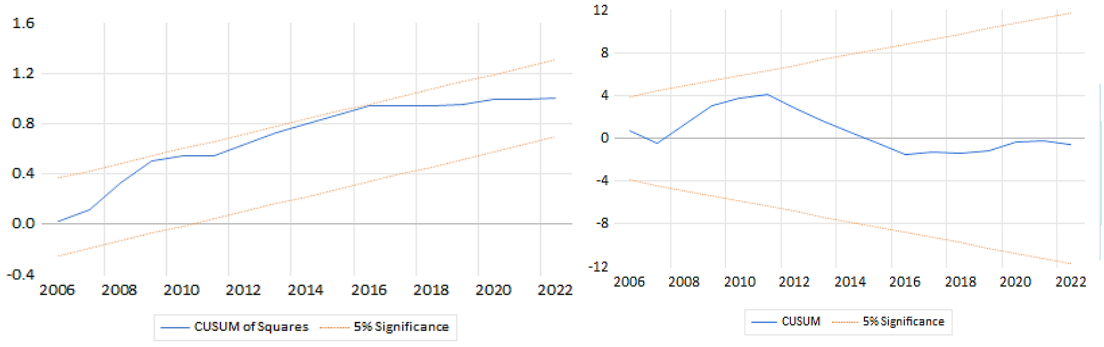

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

6.1.9. منهجية اختبار الحدود ''Bounds Testing Approach''

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الدراسة، تم إجراء اختبار الحدود لتقدير إحصائية فيشر '' F- Statistic''**وتبين** من النتائج الملخصة بالجدول رقم (4) أن قيمة إحصائية فيشر المحتسبة تفوق قيم كافة الحدود العليا للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع.

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار الحدود ''Bounds Testing Approach''

Test Statistic					
F-Statistic	8.988493	K		4	
Critical Value Bound Test					
%10		%5		%1	
I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
2.676	3.586	3.272	4.306	4.614	5.966
2.370	3.200	3.790	3.670	3.650	4.660

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

7.1.9. تقدير العلاقة في الأجل الطويل ''Estimation The Long Run Relationship''

جدول رقم (5) يوضح مقدرات معلمات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
Taxi(-1))	-2.905827	0.645194	-4.503805	0.0001
Gli((-1))	0.021987	0.427201	0.051467	0.9593
Gci((-1))	0.5065017	0.128611	3.938350	0.0005
C	19.37898	0.496160	39.05791	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

أ- إن إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها أثر سلبي وهام على معدلات البطالة، في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن زيادة في حجم الإيرادات الضريبية بإمكانها أن تسهم في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل، وإن أي زيادة في حجم الإيرادات الضريبية بوحدة واحدة سيترتب عنها تخفيض في أعداد العاطلين عن العمل بمقدار 3 وحدات تقريبا.

ب-لم يكون لمتغير الإنفاق التنموي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أي فعالية في التأثير على معدلات البطالة في الأجل الطويل، ويمكن تبرير ذلك بأن كمية الزيادة في الإنفاق التنموي لم تكن بالقدر الكافي سواء من ناحية الحجم أو النوعية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة، وهذا ما يؤكد على أن الإيرادات الضريبية لا يتم توجيهها لصالح قطاعات التنمية وإنما لصالح الإنفاق الجاري، أي أن معظمها توجه إلى اتجاهات غير منتجة مثل الرواتب وخدمة الديون وما في حكمها والتي بالكاد تؤدي إلى خلق فرص عمل وبالتالي فإنه حتى إن كان هناك زيادة في مستوى التشغيل فإنه

سيكون على حساب زيادة البطالة المقنعة التي لا تسهم في زيادة الإنتاج وإنما ربما تسهم في انخفاضه.

ج- يؤثر متغير الإنفاق الجاري بشكل إيجابي في معدلات البطالة على المدى الطويل، وإن أي زيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي بوحدة واحدة سيترتب عنه زيادة في معدلات البطالة بمقدار 0.51 وحدة تقريبا، على المدى البعيد، مما يعني أن السياسات الإنفاقية ليس لديها قدرة على مجابهة البطالة.

8.1.9. تقدير العلاقة في الأجل القصير '' ***ARDL Error Correction Regression*** ''

جدول رقم (5) يوضح مقدرات معلمات الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std.Error	t.statistic	Prob
COINTEQ*	-0.565546	0.075902	-7.450984	0.0000
D(Taxi)	-1.129927	0.175584	-6.435240	0.0000
D(Taxi(-1))	0.662485	0.162604	4.074232	0.0005
D(Taxi(-2))	0.654871	0.128635	5.090919	0.0000
D(Gli)	0.328725	0.068267	4.815302	0.0001
D(Gli(-1))	0.142249	0.073954	1.923488	0.0681
D(Gci)	0.029724	0.0344740	0.862201	0.3983
D(Gci(-1))	-0.257106	0.040816	-6.299204	0.0000
D(Gci(-2))	-0.208269	0.041372	5.034082	0.0001
R-squared = 0.771213		Adjusted R-squared = 0.684056		
Durbin-Watson Stat=2.274125		F-Statistic = 8.848560		Prob (F-Statistic)= 0.0003

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

من خلال الجدول (5) الموضح أعلاه يتضح بأن:

أ- إن المعلمة المقدرة لتصحيح الخطأ بلغت قيمتها نحو (λ=-0.565545)، وبقيمة احتمالية (0.0000) وأقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبذلك تحقق فيها الشرطين (الكافي واللازم)فهو سالب لأنه يمثل سرعة التكييف أو تصحيح المسار من وضعه المنحرف إلى مساره التوازني من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أما الشرط اللازم فهو معنوي وذات معنوية إحصائية عالية، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، إذ يتضح من قيمة معلمة تصحيح الخطأ إن حوالي 56.5% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدلات البطالة في المدة الماضية (t-1) بالإمكان تصحيحه في المدة (t) الحالية لغرض إعادة التوزان في الأجل الطويل في حالة حدوث أي تغير في المتغيرات التفسيرية.

ب-يرتبط متغير إجمالي الإيرادات الضريبية (Taxi) للعام الحالي بعلاقة عكسية قوية التأثير ومعنوية إحصائيا بمتغير معدلات البطالة، حيث إن الزيادة حجم الإيرادات الضريبة بمقدر وحدة واحدة تزيد مستوى التشغيل بمقدار 1.12 وحدة في الأجل القصير.

ج- متغير الإنفاق التنموي (Gli) فهو يرتبط بعلاقة طردية ضعيفة التأثير ومقبولة من الناحية الإحصائية بمعدلات البطالة، وإن أي تغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدية سيفضي إلى زيادة في معدل البطالة، ويمكن تبرير ذلك إن هذا الإنفاق يوجه نحو قطاعات غير منتجة.

د- يرتبط متغير الإنفاق الجاري للعام الحالي (Gci) بعلاقة غير ذات أهمية من الناحية الإحصائية بمعدل البطالة للعام الحالي، الأمر الذي يعني إن حجم وإشارة المعلمة لا معنى لهما في المدى القصير، وإنها لا تختلف عن الصفر، في حين يؤثر متغير الإنفاق الجاري بفترة تأخير بسنة واحدة وبفترة تأخير سنتين بشكل عكسي في معدل البطالة للسنة الحالية، مما يعني أن أي زيادة في حجم الإنفاق الجاري بفترة تأخير سنة واحدة وبفترة تأخير سنتين بوحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع معدلات البطالة في العام الحالي بنحو 0.20 و0.25 وحدة تقريبا على التوالي، ويمكن تبرير ذلك أن أغلب هذه الوظائف كانت وظائف عارضة أو موسمية.

10. الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن بيانها على النحو التالي:

أ -**النتائج:** يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة في النقاط التالية:

- لم تتفق النظريات الاقتصادية حول الدور الذي يمكن أن تمارسه أدوات السياسة المالية في التأثير على مستوى التشغيل، حيث تعددت أفكار ووجهات نظر المدارس الاقتصادية حول دور أدوات السياسة المالية في توليد الوظائف.
- استحواذ النفقات الجارية على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات الحكومية وهو ما يؤكد على أن الميزانية العامة في ليبيا هي ميزانية استهلاكية، حيث وصلت نسبة النفقات الجارية إلى (5.3%) في حين بلغ إجمالي النفقات التنموية نحو (2.5%) وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع بند المرتبات.
- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة لم تكون مستقرة عند قيمها الأصلية، ولكنها استقرت في الفرق الأول عند مستوى معنوية لا يتجاوز 1%.
- أوضحت نتائج الأجل الطويل وجود أثر سلبي وهام لمتغير إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في معدلات البطالة، في الأجل الطويل والقصير، وأن الزيادة في حجم الإيرادات الضريبية بإمكانها أن تسهم في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل، بمعنى أن الزيادة في كسب الدخل تؤدي إلى زيادة الوظائف، التي ستؤدي في النهاية إلى انخفاض معدلات البطالة، غير أن معظم هذه الإيرادات توجه للنفقات الجارية وليس للنفقات التنموية.
- أسفرت نتائج الأجل القصير عن وجود أثر إيجابي محدود وبمستوى معنوي مقبول إحصائيا بين الإنفاق التنموي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، أما في الأجل الطويل فلم يكون له أي فعالية تذكر في التأثير على معدلات البطالة، ويمكن تبرير ذلك إن هذا الإنفاق يوجه نحو قطاعات غير منتجة، أو أن حجمه لم يكن بالقدر الكافي لمواجهة معدلات البطالة.

- أفادت نتائج الأجل الطويل بوجود فعالية إيجابية الأثر لمتغير الإنفاق الجاري في معدلات البطالة، أما في الأجل القصير فلم تثبت معنوية فعالية الإنفاق الجاري إلا في التأخير الزمني الأول والثاني وحمله لمعاملات سالبة في علاقته بمعدل البطالة.
- بينت نتائج التقدير في الأجلين الطويل والقصير، بأن أداة الإيرادات الضريبية كانت هي الأكثر فعالية في التأثير على معدلات البطالة.

ب –التوصيات

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم بعض التوصيات والمتمثلة في:

- انتهاج سياسة الترشيد في الإنفاق الجاري، مع تقليص حجمه، والتركيز أو منح أهمية أكبر للنفقات التنموية.
- العمل على زيادة النفقات التنموية وتوجيهها نحو المشاريع والقطاعات الإنتاجية الخادمة للاقتصاد الوطني والقادرة على امتصاصها واستيعاب قدر أكبر من اليد العاملة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.
- تمكين القطاع الخاص من القيام بمشاريع إنتاجية بحيث تستوعب جزءا من الأيدي العاملة من أجل تخفيف العبء على القطاع العام.
- تخفيض الدين العام والاعتماد على الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق العام خاصة الشق التنموي منه، وذلك بعد تقليص الإنفاق الجاري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

منذور، أحمد، المهدي، عطية، سليمان، حلمي، (2018)."دور السياسة المالية في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي"، مجلة العلوم البيئية، مج.42، ع. 3، ص ص: 211–249.

الأمم المتحدة "الاسكوا"، (2020)."دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا–الواقع والتحديات والآفاق– الجزء الأول دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي"، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ص ص:1–77.

البنك الدولي، (2023)، (https://ar.tradingeconomics.com/libya/unemployment–rate 2023 / 29/5]:).

بن البار، أمحمد، بوعبيد، ميلود، (2019). "تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980–2016"، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج.9، ع.1، ص ص:77–98.

زربوط، آمنة، غزازي، عمر، (2022)."دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1990–2019"، مجلة الاقتصاد الجديد، مج. 13، ع.1، ص ص:223–241.

دقيش، جمال، بوزيان، العجال، (2020)."دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2018"، مجلة المالية والأسواق، مج.7، ع.3، ص ص:8-338-354.

بن جلول، خالد، حدادة، فريد، (2018). "اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مج.3، ع.5، ص ص:146-161.

حلس، رائد محمد، (2016)."أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في فلسطين للفترة 1995-2015"، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي الأول للتنمية المجتمعية المنعقد يومي 5-2016/10/6، (جامعة الأزهر- غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية)، غزة -فلسطين، ص ص:1-28.

حسين، ابراهيم محمد، جميل، سندس بهجت، (2019)،" قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ(Kaldor) في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للمدة 1991-2017"، مجلة دهوك، مج.22، ع. 1،(العلوم الإنسانية والاجتماعية)، ص ص:335-357.

خليل، خليل، (1994)،"نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية"، منشورات الكويت، توزيع وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، ص ص:9-909.

هواري، سفيان، نقال، فاطمة، (2021)."أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL"، مجلة الامتياز لبحوث الإدارة والاقتصاد، مج.5، ع.1، ص ص:73-92.

مجلخ، سليم، (2016)."محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج. 13، ع.2، ص ص:57-84.

كروش، صلاح الدين، (2022)."أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج. 7، ع.1، ص ص: 593-610.

عامر، طارق عبد الرؤوف، (2015)،"أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع الدولة في مواجهتها"، منشورات دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص ص:1-225.

عطية، على منصور، خير الله، خليفة محمد، (2020)."تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام بشقيه (الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة في ليبيا خلال الفترة 1986-2017"، مجلة الدراسات الاقتصادية، مج.3، ع.1، ص ص: 218-336.

بختاوي، فاطمة الزهراء، آزري، فتحي، (2022)."دراسة قياسية لأثر التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)"، مجلة البشائر الاقتصادية، مج.8، ع.3، ص ص: 85-103.

الحباشنة، فضل المولى معيوف، (2017). "الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن للفترة 1990-2015"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص ص:73-96.

لمين، حدادي محمد، مراد، زايد، (2021)."العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مج.5، ع.1، ص ص:68-81.

العلي، محمد، (2015)."أثر تغير الإنفاق العام في معدل البطالة في سوريا دراسة تحليلية 2000-2012"، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق-سورية، ص ص:1-118.

نصيف، محمد غازي، محمد، عبد الكريم عبد الله، (2019)."أثر الإنفاق العام في متغيرات مربع كالدور في العراق للمدة (2005-2016)"، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة 2019، ص ص: 1-20.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (2006-1992)، بنغازي- ليبيا، ص ص:1-254.

مصرف ليبيا المركزي، (إدارة البحوث والإحصاء) النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة، طرابلس – ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، طرابلس- ليبيا.

عبد الله، مصطفى أحمد، البيلي، خالد حسن، (2021)."أثر الإنفاق العام على البطالة في السودان خلال الفترة 1992-2018"، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، مج.17، ع.2، ص ص: 129-155.

حمادي، مصطفى فاضل، (2023)." قياس مدى فاعلية السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة-الأردن أنموذجا- للمدة 1990-2021"، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج.4، ع.2، ص ص:92-111.

عبد، مهند خميس، (2019)."فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج.11، ع. 24، ص ص: 141-158.

محمد، نعمات على أبكر، (2021)."العوامل والمتغيرات المؤثرة على معدل البطالة في السودان-دراسة حالة جمهورية السودان في الفترة (2005-2017)"، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلو السياسة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير لم تنشر، الخرطوم- السودان، ص ص:1-216.

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

Attahir B. Abubakar, (2016)." Dynamic Effects of Fiscal Policy on Output and Unemployment in Nigeria: An Econometric Investigation", *CBN Journal of Applied Statistics Vol. 7 No. 2, pp*:101-122.

Damodar NEPRAM and Salam Prakash SINGH, Samsur JAMAN, (2021)." The Effect of Government Expenditure on Unemployment in India: A State Level Analysis", *Journal* of Asian Finance, Economics and Business, Vol .8, No. 3, PP: 0763–0769.

Dear Mahnaz Rahmat & Khalil Saeidi, (2017)." The Effect of Government Development Expenditures on Unemployment Rate in the Provinces",

International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7, No. 5, pp: 71-77.

Ebi, R. O. & Ibe, R. C, (2019). " Government Expenditure and Unemployment: Examination of the Nigerian Evidence", *International Journal of Business & Law Research, Vol .7, No, 1, pp:25-33.*

EGBULONU Kelechukwu Godslove & AMADI Kingsley Wobilor, (2016)." Effect of Fiscal Policy On Unemployment in The Nigerian Economy", *nternational Journal of Innovative Finance and Economics Research Vol. 4, No.3, pp:1-7.*

Ejemezu Charles Ikechukwu & Agu, Bertram Onyebuchi, (2021). " IMPACT OF FISCAL POLICY INSTRUMENT ON UNEMPLOYMENT IN NIGERIA 1990-2020, GSJ: Volume .9, Issue .11,pp:270-284.

Elham Mohammad Alhaj Yousef, (2023). " The Impact of Fiscal Policy Tools on Unemployment Rates in Jordan: Autoregressive Distributed Lag Approach", *Jordan Journal of Economic Sciences,* Vol 10, No.1, pp:1-15.

EMAD ATTIA MOHAMED OMRAN and YURIY BILAN, (2020). " The Impact of Fiscal Policy on the Unemployment Rate in Egypt, Montenegrin Journal of Economics, Vol. 16, No. 4, pp: 199-209.

gberi Christiana Ogonna, Odo Stephen Idenyi, Anoke Charity Ifeyinwa and Nwachukwu Udochukwu Gabriel, (2016). " The Implications of Rising Public Debt on Unemployment in Nigeria: An Auto Regressive Distributed Lag Approach", *Asian Research Journal of Arts & Social Sciencesm Vol. 1, No.1, pp: 1-15.*

Grace Ayiwah Fosu, (2019). " Government Expenditure and Unemployment: Empirical Investigation of Sub-Saharan African (SSA) Countries", Eastern Illinois University, Masters Theses, pp1-80.

Hycenth O. R. Ogwuru, Glory C. Agu, Abieyuwa E. Igbinedion, (2022). " The Impact of Fiscal Policy on Unemployment in Nigeria", Saudi Journal of Economics and Finance, *Vol .6, No.*8, pp: 272-280.

Ihtsham Ul Haq Padda, Sadia Safdar and Azra Khan, (2022). " *An Analysis of Macroeconomic Impacts of Fiscal Policy in Pakistan: A Structural Vector Auto-Regressive Approach, Forman Journal of Economic Studies* Vol. 18, No. 1, pp: 1-21.

Joel Mungai Gachari & Julius Kipkemoi Korir, (2020). " Effect of Fiscal Policy on Unemployment in Kenya", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) Volume 11, Issue 1, PP: 19-31.

Ndubueze Ezindu Obisike, Okoli, Uju Victoria, Onwuka, Irene Nkechi, Mba, Stella Ezinne, (2020)." mpact of Government Expenditure on Unemployment in Nigeria: Evidence from Social Expenditure, International

Journal of Social Sciences and Management Research Vol 6. No. 1, pp65-76.

Nevila Mehmetaj, and Nevila Xhindi, (2022)," Public Expenses in Education and Youth Unemployment Rates—A Vector Error Correction Model Approach", *Economies*, Vol.*10*, No. 293, pp: 1-14.

Nick Attamah, Igwe Anthony, Wilfred I. Ukpere, (2015). " THE IMPACT OF FISCAL AND MONETARY POLICIES ON UNEMPLOYMENT PROBLEM IN NIGERIA (MANAGERIAL ECONOMIC PERSPECTIVE)", Risk governance & control: financial markets & institutions / Vol 5, Issue 2, pp:101-109.

Samuel Erasmus ALNAA, and Juabin MATEY, (2023). " Dynamic relationship between external debt and unemployment in Sub-Saharan Africa", Theoretical and Applied Economics Volume XXX, No. 1(634), pp: 137-152.

Shadi Saraireh, (2020). " THE IMPACT OF GOVERNMENT EXPENDITURES ON UNEMPLOYMENT: A CASE STUDY OF JORDAN", Asian Journal of Economic Modelling Vol. 8, No. 3, 189-203.

Udeze, Chike Romanus, Obi, Kenneth Onyebuchi, Ezenekwe, Uju Regina, Ukeje, Chiemezie Desmond, (2020). " IMPACT OF FISCAL POLICY ON